

www.14october.com

استعرض بيان الاتحاد البرلماني العربي الصادر بمناسبة الذكرى الـــ(63) لاغتصاب فلسطين

البرلمان يصادق على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة

صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس / يحيى على الراعي على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة المقرة من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتوعية والعلوم والثقافة في دورته الثالثة والثلاثين بتاريخ 21 أكتوبر 2005م.

وقد أشارت لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة إلى أن هذه الاتفاقية تتكون من مقدمة وثلاث وأربعين مادة موزعة على سبعة أقسام رئيسية بالإضافة إلى ملحقين وتأتي الاتفاقية في إطار استرتيجية اليونسكو وبرنامج أنشطتها في مجال التربية البدنية والرياضة ، وهي تعزيز منع ومكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة بهدف القضاء عليه. ولتحقيق الغرض من هذه الاتفاقية أشارت اللجنة في تقريرها إلى أهمية أن تتعهد الدول الأطراف باعتماد معايير ملائمة على المستويين الوطني والدولي تتماشى مع المبادئ المدونة وتشجيع جميع أشكال التعاون الدولي الرامية إلى حماية اللاعبين وأخلاقيات الرياضة وإلى تشاطر نتائج البحوث وتشجيع التعاون الدولي بين الدول الأطراف والمنظمات البارزة في مكافحة المنشطات في مجال الرياضة خاصة مع الوكالة العالمية

وتطرق تقرير اللجنة إلى أن كل دولة طرف في هذه الاتفاقية تتعهد باعتماد تدابير ملائمة وفاءً منها بالالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية وقد تشمل هذه التدابير تشريعات أو لوائح أو سياسات أو إجراءات إدارية .

وبينت اللجنة البُرلمانية للتعليم العالي والشباب والرياضة في تقريرها أن هذه الاتفاقية ضمت في عضويتها أَ0ًا دول رسَمياً منها خُمسَ دُول عربية وبموجب هذه الاتفاقية سيتم تأسيس صندوق تمويل طوعي مدعوم من قبل الدول الأعضاء عبر اليونسكو وذلك لتمويل وتقديم الدعم المباشر لبناء مشاريع التوعية بالمنشطات والبرامج التعليمية الدعم المباشر لبناء مشاريع التوعية بالمنشطات والبرامج التعليمية

ً وقد أُوصى المجلس الحكومة بوضع آلية مناسبة من أجل تنفيذ وتطبيق نصوص وأحكام هذه الاتفاقية في المجال الرياضي. إلى ذلك استعرض مجلس النواب في جلسته هذه رسالة الأمين العام

الفلسطيني والأمة العربية قاطبة حيث أشار البيان إلى أنّ يوم الـ15 من

وبين البيان الصادر عن الإتحاد البرلماني العربى :أن الشعب الفلسطينى متمسك بأرضه ووطنه وأنه مستعد لتقّديم كِلُّ التضحيات مهما غُلتُّ لاستعادة حقه في الوطن الغالي المغتصب وأن لا مساومات على هذا الحق.. وأن كل ما قَّام وَيقوم به الَّعدو الصهيوني من إرهاب ومجازر وبناء مستوطنات واللجوء إلى تغطية عدوانيته بشرعية مزيفة، ودعم من الدول الكبرى لن يقف حائلاً دون النضال المثابر للشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه المحتلة والعودة إلى وطنه السليب. لافتاً إلى أن القضية



الفلسطينية كانت وستبقى القضية المركزية للأمة العربية وفي المركز الأول من اهتمامات الشعوب العربية التي تدعم بكل الإمكاناتُّ النضال العاُدل للشّعب الفلسطيني في سبيلٌ حقوقه الوطنية غيّر الْقابلة للتصرف... حتى التحرير والعودة وإقامة الدولة المستقلة بعاصمتها القدس.

وأشار بيان الإتحاد البرلماني العربي إلى أنه وقف منذ تأسيسه عام 107 19ُ74م داعماً للشعب الفلسطيني يُؤكّد مُجدداً دعمه المطلق لنضال الجماهير الفلسطينية، ويعلن مجدداً أن السقرار في منطقة الشرق الجماهير الفلسطينية، ويعلن مجدداً أن التنابية الأوسط مِرهون بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني، ويدعو الاتحاد شعُوب الأُمَّة العُربية وحُكُوماتها وجميع المنظمات العُربيَّة إلى توسيع الالتفاف حول الشعب الفلسطيني وأن تحول ذكرى النكبة إلى احتفال ...

كما استمع المجلس إلى رسالة أخرى من الأمين العام للاتحاد البرلماني

العربي وبيان صادر من الاتحاد البرلماني العربي عن العمل الإرهابي الوحشي الذي تعرضت له مدينة مراكش المغربية وسقط فيه عدد من الرحية على المعالم ال القتلى والجرحي من جنسيات مختلفة.

وقد أشِار بيان الاتحاد إلِي أن هذا العمل الإرهابي الجبان الذي يستهدف تهديد الأمن والاستقرار أتى في الوقت الذيُّ تسير فيه المملكة المغربية الشقيقة بخطى حديثة على طريق ترسيخ الديمقراطية والانفتاح والحوار الداخلي بين جميع أطياف الشعب المغربي، كما أنه يشكل إساءةُ بالغُهُ لأحد المرافق الاقتصادية المهمة في المملكة المغربية.

وقد عبر المجلس عن تقديره لما تّضمنته تلك البيانات. وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره وسيواصل عقد جلسته صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى. حضر الجلسة وكيل وزارة الشباب والرياضة عبدالله هادي بهيان.

وافق على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التأجير التمويلي.. مجلس الوزراء:

إقرار تشكيل لجنة وزارية لمراجعة مشروع تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية بالحديدة

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور على مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم (11) لسنة 2007 بشأن التأجير التمويلي، المقدم من وزارة الصناعة والتجارة.. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدارها.

وتسري أحكام مشروع اللائحة والقانون على أنشطة وعقود التأجير التمويلي التي يتم إبرامها أو تنفيذها في الجمهورية اليمنية أو التي يكون أحد أطرافها مقيما فيها وبخاصة في ما يتعلق بالصفات والشروط المعتبرة في التأجير التمويلي وطريقة تنظيم عقد التأجير وما يجب أن يشتمل عليه من بيانات، وكذا حقوق والتزامات ومسؤوليات الأطراف الناشئة عن عقد التأجير، فضلا عن أحكام وشروط وإجراءات تسجيل وقيد بيانات الأصول المؤجرة وعقود تأجيرها والمؤجرين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأجير وشروط الحصول على ترخيص مزاولة هذا النشاط.

> وحرصت الوزارة في إعداد مشروع اللائحة التنفيذية على تحقيق الأهداف التنموية والاستثمارية المتوخاة من قانون التأجير التمويلي وان تتفق موادها مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال وبالاستفادة في الوقتُ نفسه من الّخبرةُ والتجربة والممارسة العملية لعدد من دول العالم السباقة في هذا الجانب.

وأوضحت المذكرة التفسيرية لمشروع اللائحة انه تم إعدادها على ثلاثة مراحل أساسيّة بأسلوب تشاركي مع كافة الجهات ذات العلاقة بما في ذلك القطاع الخاص، حيث تم في المرحلة الأولى إعداد مسودة المشروع بالتعاون الفني مع مؤسسة التمويل الدولية التي قدمت الخبرة العالمية والاستشارة الفنية في هذا المجال إلى جانب البدء بإعداد برنامج الكترونيّ لتسجيل الأصول المنقولة باللغتين العربية

فيما تمثلت المرحلة الثانية في تطوير المسودة من خلال الملاحظات المقدمة منّ الوزارات والجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص، ليتم في المرحلة الثالثة المراجعة الكاملة والشاملة لمشروع اللائحة من قبل وزارّة الصناعة والتّجارة بالتعاون مَع المختصين في وزارة الشئون القانونية وخبراء مؤسسة التمويل الدولية واستيعاب الملاحظات المقدمة من الوزارات

ويحتوي مشروع اللائحة التنفيذية على 36 مادة موزعة على سبعة فصول تتضمن بالإضافة إلى التسميةٍ والتعاريف وأحكام عامة وختامية، أحكاماً وشروطا تنظم تسجيل الأصول الثابتة ووسائل النقل المنقولة، وأحكام تنظيم سجل الأصول المنقولة والتأجير التمويلي ، فضلاً عن أحكام وشروط وإجراءات الترخيص بمزاولَة نشاط التأجير التمويلي والقيد في سجل المؤجرين.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير الصناعة والتجارة عن الخطوات الأساسية القانونية والتنظيمية والتعاقدية الخاصة بتنفيذ مشروع المنطقة الصناعية بمحافظة الحديدة، وذلك في ضُوَّء نتائج ورشة العم<mark>ل</mark> التي عقدتها الوزارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية واتحاد الغرف التجارية التركية حول تطوير وتشغيل هذه

وأقر المجلس بهذا الخصوص تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الصناعة والتجارة وعضوية وزيري الشئون القانونية والتخطيط والتعاون الدولي ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ورئيس الهيئة العامّة للاستثمار ومحافظ الحديدة وممثل عن القطاع الخاص، بحيث تتولى اللجنة مراجعة مشروع العقد الأولى لتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية بالحديدة وإقرار مقترحات وآليات تنظيم العلاقة بين الحكومة والشركة المستثمرة في تطوير وتشغيل هذه المنطقة وكذلك مع أطراف الشّراكة في البنك الإسلامي للتنمية واتحاد الغرف

واطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية رئيس اللجنة العليا للمخيمات والمراكز الصيفية عن التحضيرات الخاصة بالمخيمات والمراكز الصيفية للعام الجاري 2011م. ولفت التقرير إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به المخيمات والمراكز الصيفية في تعزيز التواصل بين الشباب اليمني على المستوى الوطني وقيم الولاء وِالانتماء الوطّني في أوساطهم وكذَّلك استثمار أوقات الفراغ خلآل الْإجـازة الصيفية بالمفيد لهم ولمجتمعهم، فضلاً عن تنمية قدراتهم ومهاراتهم وُّإبراْز إبداعاتهم ومواهبهم في مُختَلَفُ المُجالاَتُ العلمية والأدبية والفنية، إضافة إلى تكريس قيم الوسطية والاعتدال في وجدان الشباب بما يؤكد دورهم الايجابي والأساسي في بناء الوطن والتنمية

التوجهات الأساسية للمخيمات والمراكز الصيفية القادمة بالتركيز على الجانب التاهيلي والتدريبي لشباب المخيمات والمراكز، على أن يتم رفع تقرير متكامل عن الفعاليات والأنشطة المختلفة لهذه المخيمات والمراكز المقرر إقامتها خلال الفترة يونيو

واستمع مجلس الوزراء إلى التقرير المقدم من وزير ونوه المجلس بالنتائج التي خرج بها الاجتماع

وأكد مجلس الوزراء أن على اللجنة العليا تحديد

الخارجية عن الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي عقد الأحد الماضي في العاصمة المصرية القاهرة.

التأكيد على تحديد التوجهات الأساسية للمخيمات الصيفية الإشادة بدور وزارة التربية والسلطات المحلية في عموم المحافظات في توفير الأجواء المناسبة للامتحانات التشديد على وزارة الداخلية لملاحقة العناصر الإرهابية وتقديمها إلى العدالة

والتوافق العربي في انتخاب أمين عام جديد لجامعة الدول العربية خلفا للامين العام السابق. وأوضح التقرير أن العملية الامتحانية سارت بنجاح؛ حيث أجريت الامتحانات في 15 ألفاً و900 مدرسة في مختلف محافظات الجمهورية، ولم تتعثر سوِي وأشاد المجلس بهذا الخصوص بالجهود المتميزة في 241 مدرسة على مستوى الجمهورية.. مبينا أن والدؤوبة التي بذلها الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى ومساهماته البارزة في تعزيز مكّاتب التربية والتعليم بالمحافظات ستحدد موعد إجراء الامتحانات في تلك المدارس وفقاً للصلاحيات العمل العربي المشترك وتوسيع آفاقه، وجهوده ف<mark>ي</mark> المخولة لها على ألا تتأخر الامتحانات عن نهاية الشهر إصلام الجامعة العربية وتفعيل دورها في المجالات

وهنأ المجلس في الوقت نفسه نبيل العربي الأمين

العام الجديد لجامعة الدول العربية..معربا عن تمنياته

له بالتوفيق والنجاح في أعماله وان يكون خير خلف

لخير سلف لمواصلة تطوير العمل العربي المشترك.

التربية والتعليم عن سير امتحانات النقل للمرحلتين

الأساسية والثانوية للفصل الدراسي الثاني من العام

الدراسي (2010 ـ 2011م) والتي استكملت يوم أمس

الأول في أمانة العاصمة وعموم المحافظات وسارت بنجاح

عالُ ونشَّبة مشاركة من الطلَّاب تجاوزت 98 بالمائة .

واطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدّم من وزير

الجاري. وأشاد المجلس بالدور الذي اضطلعت به الوزارة وأشاد المجلس بالدور الذي اضطلعت به الوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة وعموم المحافظات بالتعاون مع السلطات المحلية في توفير وتهيئة الأجواء المناسبة للامتحانات وضمان نجاحها واطلع مجلس الـوزراء على التقرير المقدم من وزير شنُّون مجلسي النواب و الشوري عن سير تنفيذ

الحكومة لدى مجلس النواب للفترة من 9 إلى 15 مايو الجاري. وتضمن التقرير عرضا لمجمل المواضيع التي

الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بإعمال

ناقشها المجلس خلال هذه الفترة وتحديدا ما يتعلق بمشاريع القوانين وتقارير اللجان الدائمة والاتفاقيات، إضافة إلى القضايا العامة وغيرها من

كما الطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير الداخلية بشان الأوضاع الأمنية ومستجداتها، وجهود الأجهزة الأمنية والشرطوية في تكريس أجواء الأمن والاستقرار العام وحماية السكينة العامة والاستقرار المجتمعي من خلال التصدي لمختلف الجرائم وملاحقة مُرتكبيها وتقديمهم إلى الأجهزة العدلية. وأشاد مجلس الوزراء بالأعمال البطولية والتضحيات الجليلة التي يقدمها رجال القوات المسلحة والأمن وهم يذودون عن الوطن وأمنه واستقراره وحمايته من الأعمال الإرهابية للعناصر القاعدية.. مشددا على وزارة الداخلية ضرورة الاستمرار في ملاحقة هذه العناصر أينما وجدت وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم على أعمالهم الشنيعة التي تتنافى مع مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف.